بريء والله العظيم يا سعادة البيه

أحمد عمر

أقسمَ أمس ثلاث مرّات أنه بريء، من دم مرسي، وذكر اسم مرسي صريحًا للمرّة الثانية، ولم يحدُث له شيء، وكان يتطيّر من اسمه واسم حزبه كأن سَتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق، وقد عاش عشر سنواتٍ على الماء، محرومًا من الخبز ومن نطق اسم مرسي. ثمّة مشهد شهير في أفلام السينما المصرية. لا ليس مشهد «الزعيم» الذي سنذكره أيضًا، المشهد لشرطي شديد بياض الزي، يدفع المتهم المهان ليمثُل أمام الضابط، فيقسم المتهم أنه بريء، يا سعادة البيه، والله العظيم بريء. رئيس مصر «المهروسة»، بالديون والسجون أقسم أنه لم يكن طاغية، وحلف أنه ليس رئيس جمهورية، البرهان: لأن فطوره بسيط! وزوجته مبتسمة فخوره بزهد زَوجها الورع. معيار الرئاسة هو الفطور والطعام، وهو بارّ بأمه، وعنده دليلان: صور مسلسل الاختيار، وعرش مصر، إذ بوّأه رضى أمه ورضى ماما أميركا العرش. يكاد يبكي كما التلميذ في الفصل، لأنّ خيرت الشاطر، أقوى طالب في الفصل، هدّد رئيس المخابرات الحربية ووزير دفاع عاشر جيش في العالم، وهو يعمل كده (تمثيل بحركة اليدّ للمسدس).

خيرت الشاطر مسجون من غير محاكمة، ويمكن أن يحاكم علنًا مثل جوني ديب وزوجته أمبر هيرد. المحاكمات في أوروبا وأميركا تُعرض على الشاشات، مثل ملاكمات الوزن الثقيل، فهي أيضا مباريات بين الحق والباطل. وهي مباريات ممتعة، وللعرب مصنّفات كثيرة في القضاء، إذ كان التدوين هو العرض في ذلك الزمان، بل إن رئيس القضاة في بروفيدنس، فرانشيسكو كابريرو، الشهور باسم القاضي الرحيم، يعرض القضايا الطريفة على منصّات التواصل. أما في مصر، فالصوَر يختار صورًا بعينها للمتهمين أمام قضاةٍ شامخين، يرطنون بالعربية نحوا وصرفا وحكما. القضاء في أكثر الدول العربية من أسرار الدولة والحكم، ومنذ أن تولّى الأسد لم تُعرض محكمة على الناس، وكأنها رجسٌ من عمل الشيطان. لعل عبد الفتاح السيسي يخشى من فصاحة خيرت الشاطر أو من حجّته، لكن السيسي فصيح أيضًا، وقد خلب ألباب أدباء مصر وفنانيها وفناناتها بفصاحته. لماذا تخاف، يا رئيس بلدية مصر، وتقسم كثيرًا، وتصنع مسلسلًا دراميًا، «يا ابني ما تخافش أنت شاهد، شاهد» (سعيد طرابيك)، أو: عايز عشرة جنيه مصاريف، أنت حتبقى رئيس جمهورية (أحمد راتب). ما تخافش يا ريس، قضاء مصر شامخٌ، والشعب المصري يسمع ويرى، ولديكم وثائق مصوّرة لكل شيء، ولديكم مسلسل الاختيار الذي عومل أبطاله معاملة الشهداء، وكُرّموا مثلهم، مع أنه تمثيل، وليس وثيقة، وهو يصوّر نظرة صنّاعه، فقد تكذب وقد تصدُق، والكذب أوّلى، بدليل القسم. إنّ أمارة الكذب كثرة الأيمان. جرّب أن تحاكمه. يحتاج رئيس مصر إلى التدريب على الخطابة، وهو ميؤوس منه. أما أدلته على براءته وحلمه وحكمته فهي أنه لم يذكر الإخوان بالاسم وإنما كناية، ووصفهم بأهل الشرّ سبع سنين لم يذكّرهم، يا حبّة عيني، ولم يذكر اسم إسرائيل، أهل الخير أيضًا، إنهم جيران. لا يصدّق السيسي أنه رئيس بعد، ويحتفل بعرس توليه مصر كل يوم، ويصعد إلى منصّة تكريم أبطال «الاختيار»، بعد أن يشقّ له أحد المرافقة الطريق اللاحب الفارغ، كأنه عالقٌ في الجليد، فيمشي فرحا بالأضواء، والانتصار على أقوى طالبٍ في الفصل، ويسلّم إشارةَ على المذيعتين الحلوتين، فهو يعرف الواجب، والنفس خضراء يا هندرة، ويعقد يديه على بطنه (حركته الصوفيّة)، هو محتارٌ أين يطرح يديه، يداه تعيقانه، يمشي مثل سلحف النينجا، سعيدًا بأنه الأول على الفصل، هو عريس الحفلة، لقد كبر، وانتصر. والسؤال لمَ لا تكون له منصّة على صفحات التواصل، مثل القاضي كابريرو، كرئيس يحبُّ شعبه ويحنو على أبناء شهدائه، ستكسبه المنصّة ذهبًا.

ناصريون بطعم شوكولاتة السيسي

عبد الحكيم حيدر

يدهشني جدا «الفكر الناصري طويل التيلة»، وخصوصا في المناسبات القومية من حول الرئيس، حتى وإن كان هو أحمد شفيق...بالمناسبة هل كان أحمد شفيق ناصريا؟ حينما رأيت حمدين صبّاحي في حفل إفطار الرئيس بعد سنوات عجاف بجوار كنكة القهوة، أو بجوار شباكه المنصوبة في البحيرات لصيد القراميط والبياض، بالطبع عاد إلى بصري وبصيرتي رؤيته أيضا في حفل افتتاح الرئيس قناة السويس الجديدة، فقلت: «الرجل له دائما في الخير، وربنا يجعله من عوّاده، واللقمة الهنية تكفي ميّة، والوطن أيضا يساع الجميع». لم أكن أعرف بعد أن أبوعيطة قد ترك مطعمه وحضر هو الآخر. ولا خالد داود، ولا مخرج «الرواديع»، خالد يوسف، فأين بقية خوالد ثورة يناير؟ هل سأل حمدين صبّاحي نفسه مثلا، أين ذهبت دماء شهداء الصيناغ، وهل ما زال الضابط الذي قتلها في سجنه؟ ودعك الآن من دماء الشاب جيكا الذي بعد موته خرج حمدين صبّاحي قائلا: «بعد مقتل جيكا فقد مرسي شرعيته». واضح أن الدكتور كان مشغولا على قناة إكسترا، أو في مهمة وطنية لشد أزر قيس سعيّد. وقد قال قولته المشهورة فور فوز السيسي: «ما بين السيسي والسيسي نقطة واحدة، وكلاهما أزاح الإخوان عن المشهد ببراعة». فماذا يكون الفارق، من وجهة نظر المفكر الناصري عبد الحليم قنديل، طويل التيلة الذي امتد طول تيلته من مصر إلى تونس إلى سورية إلى ليبيا إلى العراق إلى السودان، ما بين السيسي وقيس سعيّد؟ سوى أن الأول عنده مسلسلات أظهرته أنه يعرف خرم الإبرة في الوطن ليلا، وعنده مائدة رمضانية تتسع للجميع، بما فيهم الثائر كمال أبو عيطة بعدما ترك الثورة «على التربعة تعيّط وحدها»، وافتتح مطعما للريش والكباب. والثاني وهو قيس سعيّد الذي ما زال حبيس قصر قرطاج ببذلته الزرقا، ويخطُب كل يومين في رئيسة مجلس الوزراء وهي جالسة في صمت، ولا تتكلم بالكمّامة من شهور، إلى درجة أنني ظننت ضاحكا أن قيس سعيّد قد اختارها خرساء.

كم كنت أتمنّى أن أرى في ذلك المشهد الرمضاني، كي تكتمل مائدة الضحك، الدكتور حسام عيسى وزير التعليم العالي ونائب رئيس مجلس الوزراء، والذي قتل في سنته طالب الهندسة داخل الحرم الجامعي، ثم لم يعرف من قتله، وهذه تهمة لو كانت في أيام الانتداب لظلت النخبة الناصرية تلوكها قرونا. أما لو سألنا عن بقية الوزراء، كوزير الشؤون الاجتماعية، أحمد درّاج، كأن نسأل عن غياب عبد الحليم قنديل وهو في قناة إكسترا، أو حسين عبد الغني بعد ما انقطع للعبادة وبقية أشغاله. أما لو سألنا على أحمد شفيق، ودع سامي عنان الآن على جنب، واستحضرنا صور مؤتمرات حملته الانتخابية، وعلى يمينه المرحوم جيهان السادات وعلى شماله دكتورة هدى عبد الناصر، فستجد المشهد مربكا بحق، فكيف استطاع أحمد شفيق أن يجمع ما بين جيهان السادات ودكتورة هدى عبد الناصر داخل نسيج الفكر الناصري طويل التيلة في ليلة واحدة، وسبحان من جمّع الغريب والمضحك أن الدكتور هدى عبد الناصر، ابنة الزعيم الذي لا يفرّط في حبة رمل واحدة، على رأي المرحوم محمد مرسي، وجدت في جيب قميص السيد والدها ورقة منسية، تؤكد أن جزيرتي تيران وصنافير «سعوديتان لحما وعظما ودمانا». وحاولت السيدة جيهان أن تبرّ دكتورة هدى عبد الناصر بزا، فذكرت أن شوكولاتة السيسي أصبحت مشهورة جدا في الولايات المتحدة. ولم تعرف هي ذلك إلا بعدما أوصتها صديقة أميركية بأن ترسل إليها كل ما تستطيعه من علب. بالفعل كما ذكرت السيدة جيهان، أرسلت لها، فهل كان السيسي صاحب الشوكولاتة التي غزت أميركا ناصريا مثلا، كي تشهد له دكتورة هدى عبد الناصر بسعودية «تيران وصنافير» مثلا. وهل كان السيسي قد غزت شوكولاتته العالم برمته، حتى وصلت إلى أصقاع أميركا مثلا، ولكن هذا هو شأن «الفكر الناصري طويل التيلة»، بعدما دخل إلى سنواته السبعين.

اليمين الإسرائيلي المتطرّف رديف للسياسات الرسمية

نهاد أبو غوش

يوفّر القانون الإسرائيلي لأعضاء البرلمان (الكنيست) حصانة واسعة، تمكنهم من دخول أماكن وزيارة مناطق يحظرعلى الجمهور العادي دخولها. يستفيد هؤلاء من هذه الحصانة في تعزيز قدراتهم الرقابية على أداء الحكومة، أو لتنفيذ أجنداتهم الخاصة كما يفعل النواب العرب، حين يستغلون هذه الميزة في زيارة السجون واللقاء بالأسرى الفلسطينيين الذين يخضعون لعقوبات قاسية، كالعزل أو الحرمان من زيارة المحامين والأهل. أما نواب اليمين المتشدّد، فيستثمرون الحصانة في تنفيذ برامج الجماعات الاستيطانية المتطرّفة، مثل اقتحام المسجد الأقصى، أو القيام بزيارات استفزازية للبلدات العربية تحت حماية الشرطة.

بعد انتهاء الاحتفالات اليهودية بعيد الفصح، وما رافقها من اقتحامات استفزازية للحرم القدسي الشريف، منعت الحكومة الإسرائيلية النائب اليميني المتطرّف، إيتامار بن غفير (46 عاماً)، من تنفيذ مسيرة الأعلام الاستفزازية وقيادتها في محيط البلدة القديمة من مدينة القدس، وسط الشوارع والأحياء العربية الفلسطينية، وذلك لتخفيف حدّة الاحتكاك مع الفلسطينيين في العشر الأواخر من رمضان، وللحيلولة دون وقوع تصعيد خطير قد يؤدّي إلى إعادة توحيد الساحات الفلسطينية، وتحديدا قطاع غزة بمقاومته المسلحة والداخل المحتل عام 1948 بجماهيره التي تعيش وسط الإسرائيليين، كما أن حكومة بينت – لبيد الضعيفة، لا تريد لهذا النائب المعارض أن يفرض على إسرائيل أجنداتها الوطنية والأمنية، ويوزطها في مواجهات غير محسوبة قد تطيح هذه الحكومة، وبما يصبّ في مصلحة المعارضة، بزعامة رئيس حزب الليكود ورئيس الوزراء السابق، بنيامين نتنياهو.

لم يسلّم بن غفير بمنعه، وشنّ حملة شعواء على الحكومة وأجهزتها، وتحديدا ضد رئيس المخابرات العامة (الشاباك)، أمنون بار، وعقب ذلك أصدر جهاز الشاباك بيانا استثنائيا، نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت فجر 2022/4/30، معلنا منع بن غفير من الوصول إلى منطقة باب العامود، بـ«توفر معلومات استخبارية مؤكّدة تفيد بأن مثل هذه الزيارة تلحق أذى بليغا بأمن دولة إسرائيل ومواطنيها». وقد برّر اسم هذا النائب الإسرائيلي خلال المواجهات أخيرا في القدس والمسجد الأقصى، كما برز خلال مواجهات مايو/ أيار من العام الماضي، حيث افتتح مكتبا في حي الشيخ جرّاح متزعما مجموعات المستوطنين في محاولاتها إخلاء سكان الحي الفلسطينيين.

وبن غفير هذا هو زعيم حزب «قوة يهودية»، وسليل منظمة كاخ، الأكثر تطرّفا في تاريخ إسرائيل التي أسّسها الحاخام مائير كهانا، وبعد مقتل مؤسسها عام 1990، جرى حظرها قانونيا في 1994، فاتخذت لنفسها أسماء مختلفة في كل مرّة، وحافظت على حضورها الميداني من دون التمثيل البرلماني. وتمكّنت هذه الجماعة من انتزاع شرعية وجودها السياسي، وأن تتمثل مجدّدا في البرلمان بعد فشلها عدة مرّات، على أثر الجهود الاستثنائية التي بذلها نتنياهو في توحيد ثلاث جماعات متطرّفة هي تكوما وقوة يهودية ونوعام، وقد حصل هذا الحزب الموحد، واسمه الصهيونية الدينية، على ستة مقاعد في انتخابات مارس/ آذار 2021، لكنه بقي في صفوف المعارضة.

وقد سبّبت مواقف بن غفير، وكذا سلوكه العدواني وتبنّيه الصريح العنف، حرجا كثيرا للحكومة وأجهزتها الأمنية، ما استدعى منعه من القيام بمسيرة الأعلام، والتي هي أشبه ما تكون بمسيرة احتفالية يقوم بها غلاة المتطرّفين الإسرائيليين اليهود في ضواحي القدس الشرقية المناسبة يوم القدس وفق التقويم العبري، أي احتفاء بـ«تحريرها» من العرب!

وقبل الخوض في خلفيات هذا النائب، يجدر إبداء الحذر، لأن من شأن حصر صفة التطرّف فيه، وفي من هم على شاكلته، أن يُظهر بنيامين نتنياهو ونفتالي بينت سياسيَّيْن مُعتدلَيْن، مع أن الأخير لا يختلف كثيرا في مواقفه السياسية والأيديولوجية عن بن غفير، فكلاهما يرفض منح أية حقوق سياسية للفلسطينيين، ويدعم التسريع في تهويد مدينة القدس، وهما يستندان إلى قاعدة انتخابية واحدة، هي جمهور المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ويؤيدان الاستيطان من دون قيود أو شروط. ولعل الفرق الرئيسي بين بعضهم «الحردلية»، بنحت ومزج كلمتين عبريتين، معناهما الدينية الوطنية. وهو اتجاه يدمج القومية الصهيونية المتشدّدة بما يناسبها من نبوءات ورؤى دينية منتقاة، يقود ذلك إلى وجود مجموعات وقوانينها وأجهزتها لتنفيذ مخططاته، بينما الثاني لا يعبأ بأية قوانين محلية أو دولية. ويشبه هذا الفارق، إلى حد كبير، الفارق بين المستوطنات القانونية وغير القانونية، الأولى أقرتها الحكومة والثانية بناها المستوطنون على عاتقهم. عرفت إسرائيل، عبر تاريخها، انقساما تقليديا بين قوى اليسار الصهيوني الذي مثله، بشكل خاص، حزبا مباي وماپام، ولاحقا حزبا العمل وميريتس، وبين قوى اليمين بقيادة حزبها الأبرز (الليكود). وإلى جانب هذين المعسكرين الرئيسيين، وجدت أحزاب المتدينين المتزمتين المعروفين بـ «الحريديم» التي غالبا ما تحالفت مع الحزب الحاكم، ودائما وُجدت على يمين حزب الليكود أحزابٌ أكثر تطرّفا من الفقراء إلى الحزب والفلسطينيين. تبدّلت هذه الأحزاب وتغيرت قياداتها، لكنها شكلت دائما رديفا داعما وحليفا ثابتا لحزب الليكود، ومن بينها أحزاب النهضة (تكوما) برئاسة غيؤولا كوهين، و«تسومت» برئاسة رفائيل إيتان، و«موليديت» بزعامة داعية الترانسفير رحبعام زئيفي. وخلال العقدين الأخيرين، بدأت تتبلور مجموعات تمثل اتجاها سياسيا جديدا أخذا في النمو يسميه بعضهم «الحردلية»، بنحت ومزج كلمتين عبريتين، معناهما الدينية الوطنية. وهو اتجاه يدمج القومية الصهيونية المتشدّدة بما يناسبها من نبوءات ورؤى دينية منتقاة، يقود ذلك إلى وجود مجموعات سياسية واسعة التأثير، وتتصرّف في سلوكها اليومي وكأنها لم تنته بعد من معركة تحرّرها الوطني ضد «الاحتلال» العربي والفلسطيني لأرض إسرائيل.

> تتبنّى الجماعات «الحردلية» العنف ضد الفلسطينيين فكراً وممارسة، وتشرّع سرقة أراضيهم والسيطرة عليها

تتبنّى هذه الجماعات «الحردلية» العنف ضد الفلسطينيين فكرا وممارسة، وتشرّع سرقة أراضيهم والسيطرة عليها بالقوة، لكونها هبةً من الربّ للیهود وحدهم. وإذا كانت هذه الجماعات في الماضي تسبّب بعض الحرج لحكومات إسرائيل، فإنها، ومع انزياح إسرائيل برمتها نحو اليمين واليمين المتطرّف، باتت جزءا رئيسيا من الخريطة السياسية، ولا ينحصر وجود هذا الاتجاه باليمينيين يمينا والصهيونية الدينية، بل يمتد إلى داخل حزب الليكود وأمل جديد برئاسة جدعون ساعر، وحتى إلى حزب يسرائيل بيتينو ذي المنحى العلماني الواضح.

شكّلت هذه القوى «الحردلية» من خلال اندماجها مع الحركات غير الحزبية التي تشاطرها المواقف والآراء، مثل الجماعات الاستيطانية وجماعات بناء الهيكل وبعض الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية أو الدينية، رديفا دائما للحكومات الإسرائيلية، وأداة بيد هذه الأخيرة لتنفيذ المخطّطات الاستيطانية، كما وفّرت هذه الجماعات ذريعةً دائمة تستخدمها الحكومات المتعاقبة، للتملص من تقديم أية تنازلات بحجّة الخشية من احتجاجات المتطرّفين.

(كاتب فلسطيني)

ممنوع الهروب من الجحيم اللبناني

دلال البزري

«الجحيم اللبناني» معترَف به رسمياً، ومن أعلى سلطة، رئاسة الجمهورية. والعذاب فيه ليس سماوياً، ولا بالتالي عادلاً. ولا هو قصاص نازل على ساكنه، يدفع فيه ثمن ذنوبه. إنما هو من صنع البشر، أي أنه غير عادل، يعاقب الأبرياء على ذنوب اقترفها أقوياء المافيا الحاكمة. ولا حاجةَ هنا إلى إعادة وصف كل ما يتكبّده سكان هذا الجحيم، أو كل ما يجنيه مافيويو السلطة من مال وشكيمة عند طلوع كل شمس على برّه. المهم أن ناراً جهنمية تلسع اللبنانيين يومياً بلفحاتها الحارقة، وهي حتى هذه اللحظة بصدد الإشراف على تحويلهم إلى عدم، إلى لا شيء، إلى صِفر أو فراغ. وفي أفضل الأحوال، إلى دروع بشرية في حرب المافيا الحاكمة للبقاء على الوجود. جهنم أبدية، لا وجود فيها لمطهر، للسماح عن الذنوب، لفوائد العقاب ودروسه... جهنم مفتوحة على امتداد الزمان، مكتوبة على جبين لبنان منذ ولادته، كأنها قدره. وما جنّاته المتقطعة سوى هفوة، لم يلبث القدر أن صحّحها بنيران أكثر ارتفاعاً، تغطي السماء بسوادها. هذه المرّة وصلت هذه النيران إلى قلوب اللبنانيين، وحوّلتها إلى رماد. وقال غالبيتهم، «فلنرْحل». وكان النزوح التاريخي، الذي لم يعرفه لبنان منذ سفر برْلك والمجاعة الكبرى، والحرب العالمية الأولى. خلال عامين فقط، فرغ لبنان من زينة شبابه وأطفاله، وربما كهوله. وكان يتطلب هذا الهروب توفّر إمكانات خاصة: فيزا أو هجرة نهائية، سعر بطاقة السفر. وجود عقد عمل، أو علاقات تؤمّنه. ولا بأس إن لم يكن متأكداً، فالمهم النجاة بما تبقى من الجلد غير المترهّل.

ولكن قبل كل شيء، يجب الحصول على جواز سفر. وهذا الأخير شكّل «ضغطاً» هائلاً على الأمن الداخلي، خلال هذين العامين الأخيرين، حتى بات عاجزاً عن إصدار المزيد، فأعلن عن «عدم تمكّن الدولة من إيفاء قيمة العقد للشركة المتعاقدة معها لتأمين الجوازات». هكذا توقفت المديرية عن إصدار جوازات السفر لمن يسمّون «مواطنين بسطاء». هذا كله ونحن ما زلنا نتكلم عن واحد من دروب الهروب من جهنم. وهو درب المطحوظين من بين أولئك «المواطنين». بجيوبهم وعلاقاتهم ومهاراتهم. أي، بمعنى أدقّ: كلما كانا صفة الثلاثة متوفرة، سهل الحصول على إذن شرعي بالهروب من جهنم. شرعي، وأحياناً «مضمون» الوجهة.

ولكن ثمّة مدينة - منطقة في لبنان خارجة تماماً عن هذه المقاييس، المتواضعة أصلاً. طرابلس الشام، شمال لبنان. حيث الجحيم فيها أشد استعاراً من أي منطقة أخرى. فقر وتهميش وفوضى منقطعة النظير. ثلاثي بوظفه سياسيوها ونوابها، أصحاب المليارات، لإبقاء أهلها على المزيد. لتكون طرابلس صندوق بريد أمني، ذريعة أمنية وتفجيرات، وموقوفون سنوات من دون محاكمات... ومهربون يسرحون ويمرحون على الحدود البرّية، بين سورية لبنان، وعلى الحدود البحرية. شبكة من المهرّبين مترابطة، متصلة، منشقة فيما بينها، تتمتّع، ومنذ سنوات، بتغطية سياسية من الحكام وتغاض من أجهزتهم الأمنية، وكانت آخر «إنجازات» هذه الشبكة تسهيل رحلة شبابها إلى العراق للالتحاق بتنظيمات إسلامية عراقية متطرّفة.

منذ عامين، بلهت الطرابلسيون وجوارهم الشمالي، للنزوح عبر البحر، هم الذين ضاقت بهم سبل الهروب الشرعي من جهنمهم. يدفعون تكلفته من لحم أكتافهم، بالدولار، يجمعونها بدموع العين، ويهرعون إلى قوارب بدائية، بلا سترات واقية، كالمجانين، سعياً إلى إطفاء النار التي أشْعلوا بها. ونحن لا نعلم كم من القوارب انطلقت من هناك خلال هذين العامين، ونجحت في الوصول إلى ما هو جنّتهم، أو ربما مطهرهم. ولكن المؤكّد أن ثمة تجربتين كارثتين، حصلتا خلال العامين الماضيين، أدتا إلى غرق قواربهم وابتلاع البحر عشرات من جثثهم، والبحر شاهِدهم.

> تتواطأ الأجهزة الأمنية مع المهرِّبين، وتسهّل خططهم. وبعد ذلك، تنقضّ على الشباب المهرَّبين بصفتهم إرهابيين محتملين

وكما يحصل مع التهريب البرّي، حصل مع القوارب الهاربة من الجحيم. تتواطأ الأجهزة الأمنية مع هؤلاء المهرّبين، وتسهّل خططهم. وبعد ذلك، تنقضّ على الشباب المهرَّبين بصفتهم إرهابيين محتملين. وترميهم في السجن ومن دون محاكمة، وتطلق سراح الذين هَرَبوهم .. كذلك تفعل الأجهزة الأمنية مع القوارب الطرابلسية «غير الشرعية»: تعرف من يغطّي المهرّبين، يسرحون ويمرحون متمتعين بتغطياتها. وعندما تهجم على قارب غير شرعي، بغية استعادته إلى الشاطئ، توقف المهرّبين، تضعهم «رهن التحقيق»، وبعد ذلك تطلق سراحهم، أي أن السلطات الأمنية الساهرة على مصالح السلطات الحاكمة تترك الذين ينفذون مشاريع الهروب أحراراً، ينتزعون من الفقراء الذين أخرجها هؤلاء من أرواحهم. وبعد ذلك تعرقل عمليات الهروب، أو تسهّلها، بما لا نعلمه... وتكون النتيجة ما حصل قبل أيام في القارب المأساة، الفاشل، الذي أضاع عشرات الأرواح، وانتهى وانتُشل أو لم يُنْتشل.

كان القارب المحمّل بثمانين هارباً، مع من الفقراء إلى الموت، بتقرب من المياه الدولية، فتصدّى له الجيش اللبناني، وغرق القارب بما حمل، فقُبض على المهرّب، ثم أُطلق سراحه، وغرقت طرابلس في الحزن والدموع، وقام الجيش بما عليه، «تحقيق» في الكارثة، و«إنهاء التحقيق» خلال ساعات برواياته الخاصة، «أن الريان هو الذي اصطدم بدورية الجيش التي تلاحقه»، فتكرّست براءة الجيش من دم أولئك الشهداء، بعد براءة المهرّبين.

مجلس الوزراء لم يكن أنظم اجتمع للبحث في هذه المأساة، فقرّر إنشاء اللجان، ومجالس تنمية، والاجتماع بمن يخصه الأمر. ومناجاة المنظمات الدولية بالمساعدة... أي بتوصيل مبالغ من المال، سوف يشفط جزءاً يسيراً منها، أو كلها.

بعد حفلة القرارات الرثّة هذه، ومصيرها أن تكوّم فوق غيرها من «القرارات» في سلة المهملات، كان تصريحان لرئيس الجمهورية: واحد يطالب إحدى الشخصيات الدولية التي زارته بأن تحلّ له «مشكلة النازحين السوريين». والتصريح الثاني «بنذر»: «حان الوقت لمعرفة الحقيقة الكاملة عن انفجار مرفأ بيروت». بدوره، كان وزير العمل، مصطفى بيرم، «المحسوب» على حزب الله، يضيق ذرعاً بالالاجئين السوريين أنفسهم: «لم تعُد الدولة اللبنانية قادرةً على مقاربة ملف النزوح السوري، كما لم تَعُد قادرة على ضمانه بشكل كلي، ولا على أن تكون شرطياً لضبطه من أجل مصلحة دول أخرى».

ولا جميل، لا للرئيس ولا للوزير بدعوتهما إلى طرد «اللاجئين السوريين»، فمن ركاب القارب المأساة عائلات سورية، لم تُنتشل ولا واحدة من جثث أفرادها. كما لم تُنتشل جثث فلسطينيين، لاجئين أيضاً، كانوا على متن القارب نفسه. وجميعهم دفعوا أموالاً طائلة لينجّوا بجلودهم من ذاك الجحيم اللبناني. .. بل ربما جميل وحيد: إنهم مثل إسرائيل مثل بشار الأسد، أجبروا سكان البلاد على الخروج من أوطانهم، وبشار الأسد بوحشية تتفوّق على الوحشية الإسرائيلية. والآن، حكام لبنان، يفعلون بهم ويشعبهم ما اتقنه اسلافهم من إسرائيل وبشار. يطردون سكان البلاد ولاجئيها من أوطانهم النهائية أو المؤقتة، مع الفارق: أنهم يدفعونهم إلى الهروب، ويمنعونهم عنه في آن. من دون أن يعاقبوا مهرّبيهم. وكان الحكام يغرقونهم بمافيا هم أوصياء عليها، تنتزع منهم ما تبقى لهم من مال، لترميهم بعد ذلك لأسماك البحر، ويعود المهرّبون إلى قواعدهم سالمين.. وهكذا، لبنانيون فلسطينيون، سوريون.. في قبضة أهل جهنم هذه الأرض. كل واحد منهم بتاريخ، كل واحد منهم بشكل، بلون، باريحية، باجتهاد.. والجميع في الجحيم الأكبر، سوريون، فلسطينيون، لبنانيون.

أزمات لبنان خطيرة (حسين بيضون)

(كاتبة لبنانية)

كاريكاتير **عماد حجاج**

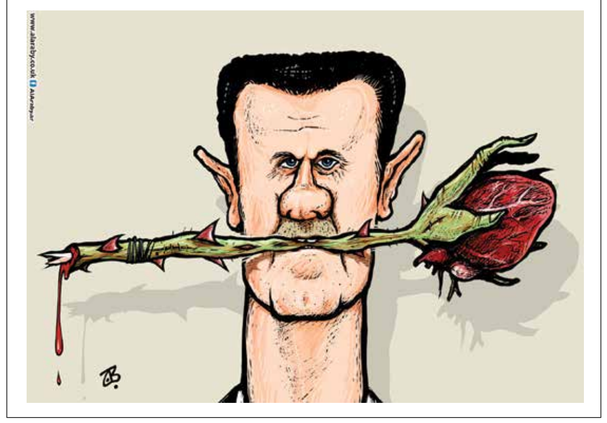

في ضرورة حفظ الذاكرة السورية

حسان الأسود

منذ بداية الثورة السورية، وربما قبل انطلاقتها فعلياً في 18 مارس/ آذار 2011، أي منذ تباشير الحراك المدني الاحتجاجي الذي بدأت ملامحه تظهر في مدن وقرى سورية عديدة مع وصول أصداء صرخات شباب الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن، دأبت أجهزة النظام، والتي هي بالمناسبة أجهزة الدولة السورية ذاتها، على صناعة محتوى خاص بها عن هذه الثورة، تدرّجت بإطلاق التسميات عليها بما يتناسب وتطوّر نظرتها إلى هذه الثورة، فبدأت بتعبير احداث ثم انتقلت إلى استعمال كلمة أزمة، حتى وصلت إلى إطلاق توصيف الحرب الكونية.

ارتكز هذا المحتوى على جوهر واضح لدى مركز صنع القرار في النظام، وهذا يمكن أن نُطلق عليه تسمية العقل الجمعي أو التشغيلي أو البنية المسيّرة أو المنظومة الحاملة التي يعمل بها النظام تلقائياً. وكلمة تلقائياً ليست مجازاً، بل هي توصيف حقيقي للآليات والأدوات والإجراءات التي تسير فيها الأفعال وردود الأفعال. بمعنى آخر، أي سلوك أو تصرّف أو قرار يصدر عن هذا النظام لا بدّ له من المرور بهذه الدورة المتكاملة، انطلاقاً من النقطة ألف وصولاً إلى النقطة ياء. وقد تمّ، بناء هذه الدورة المتكاملة عبر تراكمات كثيرة بدأت منذ عهد الوحدة مع مصر، ثمّ تدرّجت بين العفوية والإدراك من القائمين عليها في عهد «البعث»، حتى باتت نهجاً ذاتيّ التسيير مع استلام حافظ الأسد ومن بعده وريثه بشّار.

جوهر المحتوى المذكور هو الكذب وتزييف الواقع وتحريفه وإنتاج رواية بديلة مدعّمة بالأسانيد والحجج والأدلّة. وبغضّ النظر عن إتقان هذه الرواية بتفاصيلها الدقيقة، والتي بدا وكأنّ النظام غير مهتمّ بها، إلى درجة أنّ المراقب كان يلاحظ أنّ الأمر ليس مجرّد نقص كفاءة أو سهو، بل هو منهجيّة واضحة في أذهان القائمين عليها، فإنّ الرواية صمدت أمام امتحانات الزمن وتراكم القصص والأحداث، صمدت لا بسبب كونها حقيقة، ولا بسبب أنها متقنة الصنع، ولا بسبب أنها مقنعة، بل لهذه الأسباب جميعها التي بغيابها عوّضت عن حضورها، أي وفّق المبدأ السياسي المشوّه الذي يصف حال لبنان بأنّ قوته تكمن في ضعفه، أي صمدت لجميع الأسباب التي تدعو إلى انهيارها، وهي مفارقةٌ لا تخلو من سخرية مرّة مريرة واقعنا هذا. هكذا كانت رواية النظام قويّة، راسخة، مدعّمة بالأسانيد، مربوطة بحبال لا تقوى على حملها، لكنها تمنعها من السقوط مع ذلك كلّه.

سيكون من المفيد ضرب بعض الأمثلة عن هذا السلوك أو عن هذه المنهجية بالأحرى، وسنختار موضوع الضبوط الأمنية التي كانت تنظمها أجهزة النظام – الدولة في كل واقعة صُفرت أو كُبرت، بدءاً من مخافر الشرطة وصولاً إلى أحكام أعلى هيئة قضائية، التسمية واضحة لكلّ من خرج في وجه النظام؛ إرهابي، جماعة إرهابية، جرمٌ فعلٌ حدثَ تصرّفَ إرهابي، كل شيء كان إرهابياً، بدءاً بالتفكير وأنتقالاً إلى الفعل، وصولاً إلى النتائج.

تولّد الرواية هذه مع الزمن آثاراً نفسية عند القائمين عليها والخاضعين لها على السواء، وإنْ بدرجاتٍ متفاوتة، تؤدي هذه الآثار إلى تثبيت مفاهيم معيّنة عن الذات وعن الآخر في الذهنية الفردية والجمعية، وتكرارها يجعل المنطقيّة السائدة تلقائيّة التداول وعفوية القبول. من هنا بات المشاهد من خارج الصندوق السوري المغلق، وهو صندوق يحوط الخاضعين لسيطرة قوات نظام الأسد الفعلية والمعنوية، يرى عجائب وغرائب عجزت عنها مخيّلة كارل دودسون في روايته «البيض في بلاد العجائب» أو مخيلة روبيرت جيلدور في روايته الفيزيائيّة «البيض في بلاد الكمّ». من مثل وزير يتحدّث عن تعميم تجربة مفاهيم معيّنة على التموين الذكية على روسيا وألمانيا، أو من معلّق من محلل استراتيجي يعلن أخذ بوتين موافقة بشّار قبل غزْو أوكرانيا بقوله: «روحوا، اتكلوا على الله» بعد أن شرح له وزير دفاعه الخطوات الثلاث التي تختصر القضّة، مروراً بمئات، بل الآف التهويمات المعبّرة بصدق عن عالم سورية الأسد، كانت الرواية تُنسج على مهل وبأناة وصبر شديدين. من هنا، أي خطورة تطاول الزمن وامتداده على هذه الصناعة وعلى هذا التراكم، تبرزُ الحاجة لفهمها أولاً، ثم التفكّرُ بأساليب مقاومتها ثانياً، والانتقال ثالثاً إلى صناعة محتوى الرواية الأخرى، روايتنا نحن المعذّبين في الأرض، المصلوبة أجسادنا على جدران الزنازين أو حبال الخيام، المعلّقة أفئدتنا على أغصان الشوارع في المنافي وفي تكاريكاتيرٍ وصفحات الجرائد، المستلبة عقولنا بخطوط الخلاف والاختلاف وحدود الصراع والمصالح والقيامة المقبلة. سيكون علينا أن نبحث في ما انجزناه من روايتنا أيضاً في أثناء استماعنا إلى معزوفة العدو وقراءتنا روايته ومشاهدتنا مسرحيته.

> التسمية واضحة لكلّ من خرج في وجه النظام في روايته: إرهابي

(كاتب سوري في برلين)

هل ينهزم بوتين؟

بشير البكر

عاكست الرياح سفن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ولم تأتِ حسابات الميدان على هواه. وها هي الحرب على أوكرانيا توغل في شهرها الثالث، من دون تحقيق إنجازات عسكرية روسية فعلية، باستثناء أنّ القوات الروسية باتت تسيطر على مراكز بعض المدن، مثل خاركيف وخيرسون وماريوبول، بينما خسرت معركة دخول كييف التي كانت الهدف الأول للاجتياح الروسي. وسحبت جنودها من محيطها، كما أنّها لم تتمكّن من إحكام القبضة على كامل مساحة أراضي الجمهوريتين الانفصاليتين، دونتيسك ولوغانسك. وكل ما استطاعت أن تضع يدها عليه من أراضي أوكرانيا، دفعت ثمنه غالياً من جيشها واقتصادها وسمعتها، بالإضافة إلى الدمار الكبير الذي ألحقته بالعمران في أوكرانيا، وهذه مسألة لا يمكن أن تمر من دون تبعاتٍ في المستقبل، تتحملها روسيا، سواء ربحت الحرب أم خسرتها، وهي التي ستنتهي ذات يوم.

عدم القدرة على السيطرة على كييف وإطاحة الرئيس فلوديمير زيلينسكي، وتعيين سلطة عميلة لموسكو محلّ الحكومة الشرعية المنتخبة، هو هزيمة مباشرة لبوتين. وفشل بسط النفوذ على كامل إقليم الدونباس هزيمة ثانية، وهناك هزائم أخرى أكبر تلوح في الأفق، في ظل تدفق الأسلحة الغربية النوعية على أوكرانيا، وخصوصاً في الأسبوعين الأخيرين، وفي الأسابيع المقبلة، والدليل على ذلك الاستنفار الأميركي في البيت الأبيض والكونغرس، وتكثيف الزيارات الميدانية من المسؤولين الأميركيين، وآخرهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي زارت كييف، بعد أقل من أسبوع على زيارة وزيري الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستين، تحت ضغط الكونغرس الذي أجاز 33 مليار دولار لتمويل مساعدة الأوكرانيين، ومدّهم بأسلحة متطوّرة من أجل جولة جديدة من الحرب باتت قريبة جداً.

ذهب بوتين إلى الحرب وفي حسابه إطاحة النظام الدولي، وفرض شروطه على أوكرانيا والولايات المتحدة وأوروب

عن حدود لقاءات الديمقراطيين السوريين

راتب شعبو

يكثر الكلام في الوسط السياسي السوري عن قوى ديمقراطية، وتُعقد اللقاءات والمؤتمرات في غير مكان لجمع هذه القوى وتوحيد جهودها لكي تملأ «الفراغ الديمقراطي» في سورية اليوم التي تملأها سلطاتٌ فرضت نفسها بالقوة، وأصبحت سيدة الأمر في مناطق سيطرتها. كل سلطة تسيطر بما لها من عدة وعتاد وسند خارجي وتتناسب سعة سيطرتها وعمقها طرداً مع قوتها. وعليه، نفت ديمقراطية القوة قوة الديمقراطية، ونشأ بالتالي خط انقسام سياسي يفصل أهل السلطات القائمة عمّن يجدون أنفسهم، لأسباب مختلفة، خارج هذه السلطات، من الناشطين أو الفاعلين والمؤثرين في المجال العام.

من المفهوم أن المطلب الديمقراطي يصبح على رأس أولويات من هم خارج السلطة، بوصفه المدخل الضروري لنفوذهم إلى السلطة المحتكرة. على هذا، يُعتبر هؤلاء ديمقراطيين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومشاريعهم السياسية. في ما يلي، نقصد هؤلاء عندما نقول ديمقراطيين. يفصل إذن خط الانقسام السياسي المشار إليه بين أهل السلطات ومن هم خارج السلطات، أو بين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين.

هناك قاسمان مشتركان للديمقراطيين في سورية، الأول اجتماعهم على المطلب الديمقراطي بوصفه مدخلاً لا بد منه لنشاطهم الجماهيري في خدمة أفكارهم وخياراتهم السياسية، واختبارها في الواقع. والثاني أنه لا حضور مؤثراً لهم في المجال السياسي الذي يحكمه العنف والعسكرة، فهم يخضعون للسلطات القائمة في مناطق تواجدهم، او يعيشون خارج البلد بعيداً عن التفاعل المباشر مع الشعب. يبقى لهم، مع ذلك، تأثير في المجال العام بسبب حضورهم النشط عبر وسائل التواصل وكتاباتهم والقيمة المعنوية التي يمتلكونها لأنهم خارج هذه السلطات المفروضة على الناس بالقوة. هذا يعني أن من مصلحة السلطة، بوجه عام، كسب هذه الفئة. لكننا في سورية لم نعد أمام بلد واحد، بعبارة دقيقة، ولا أمام سلطة واحدة.

تعدّد السلطات وتفاصلها الجغرافي هو ما استجد في الواقع السوري، وأنتج بالتالي ظاهرة جديدة، أن الديمقراطيين السوريين (بالمعنى المحدّد أعلاه)، بدلاً من اجتماعهم على رفض سلطة واحدة كانت تمثلها السلطة الأسدية، باتوا يختلفون في مواقفهم من السلطات القائمة المتعدّدة.

ولمّا كان الصراع السياسي في سورية هو، في صغته الغالبة وفي الأساس، أمنيا وعسكريا، فإن الذوات السياسية الديمقراطية التي لا تمتلك قوة أمنية وعسكرية لا تجد محلاً لها في هذا الصراع سوى الرهان على الجهات التي تمتلك القوة، وهي السلطات القائمة على الأرض السورية، في صراعاتها المتبادلة. وهكذا بات الديمقراطيون يراهنون، بحسب مناطق وجودهم في الغالب، على واحدة من سلطات الأمر الواقع في سورية، للدفع في قضيتهم الديمقراطية، فتوزعت رهاناتهم على هذه السلطات. هناك من يراهن على سلطة الإسلاميين في شمال سورية وشمال غربها، بوصفهم ورثة الثورة. وهناك من يراهن على نظام الأسد لاستعادة الوحدة ولتخليص البلد من «الفاشية الإسلامية» ومن «الانفصالية الكردية». وهناك من يرى أن الإدارة الذاتية هي الأقرب إلى روح الثورة بوصفها علمانية وتنتمي أكثر إلى روح العصر، فضلاً عن أن الداعم الخارجي لها (أميركا) يتفوق في ديمقراطيته على داعمي السلطات الأخرى: (روسيا) التسلطية و(تركيا وإيران) الاسلاميتين.

تبقى السلطة الأكثر نشاطاً وحرصاً على التواصل مع الديمقراطيين السوريين هي سلطة الإدارة الذاتية. بعد لقاءات عديدة في سورية، شارك «مجلس سورية الديمقراطية» بتنظيم لقاءات تعقد في أوروبا (باريس، بروكسل، استوكهولم) تمهيداً لمؤتمر عام يجمع ما تسمّى «القوى والشخصيات الوطنية». هذا بحد ذاته اتجاه محمود. الإدارة الذاتية، ربما أكثر من غيرها من سلطات الأمر الواقع في سورية، تعيش توتراً بين نزوعين، نزوع انفتاحي على المجتمع السوري (بالمعنى السياسي والجغرافي) لتوفير قدر أوسع من الشرعية السياسية الشعبية (هذا يبقى، بطبيعة الحال، أدنى من السقف الديمقراطي)، ونزوع انغلاقي يتوافق مع الحاجة إلى مركزية شديدة تفرضها شروط الصراع الدائر في سورية. والحق أن كلا النزوعين يعاني من إعاقة، وسيجد كل منهما وجهه إلى الحائط. النزوع الانفتاحي معاقٌ بوجود سلطات

> الذوات السياسية الديمقراطية التي لا تمتلك قوة أمنية وعسكرية لا تجد محلاً لها في الصراع سوى الرهان على الجهات التي تمتلك القوة

أخرى، أهمها سلطة نظام الأسد الذي ما زال يملك القدرة على الاستمرار في بيئةٍ دوليةٍ لا يزال يمكن للمجرمين أن يجدوا فيها مكاناً آمناً. هذا المسار ينفتح، بشكلٍ لا يمكن الهروب منه، على حوار مع طغمة الأسد، بشروط أدنى من قرار مجلس الأمن 2254، لأن الطرف السوري المواجه لهذه الطغمة غير موحد. والنزوع الانغلاقي يدفع الإدارة الذاتية باتجاه بعيد عن المقبولية العامة ويزيد من تنافرها مع المجتمع. وبالتالي، فإن ما تكسبه من قوة «أمنية» على هذا المسار، تخسره سياسياً في الآن نفسه.

لعل هناك من الديمقراطيين من يعتقد أن مناطق الإدارة الذاتية يمكن أن تشكّل منصة للنضال أو «بؤرة ثورية» ضد طغمة الأسد. الواقع أنه لا محلّ لهذا التصور، ليس فقط لأن هذه التجربة «العسكرية» أنتجت سلطات «ثورية» لا تقلّ استبداداً وفساداً عن السلطات التي تحاربها، بل أيضاً لأن الخيار العسكري، سيما المعزول عن أفضلية سياسية واضحة، لا يقود إلا إلى مزيد من الخسائر والخراب العام. هذا فضلاً عن أن الصراع العسكري في سورية بات محكوماً لقوى دولية لا حرية فيها للأطراف المحلية.

وقد يكون هناك من يرى أن مناطق الإدارة الذاتية يمكن أن تكون محلاً يسمح بوجودٍ حر للديمقراطيين، ويتيح لهم النشاط والتعبير ضد طغمة الأسد، كما كانت بيروت مثلاً قبل السيطرة السورية على لبنان بعد 1976. بالفعل، تبدو هذه المناطق هي المحلّ الأكثر انفتاحاً وقبولاً للديمقراطيين السوريين، ويمكن أن يكون لهم فيها مجالٌ جيدٌ للعمل، غير أن هذا العمل يبقى محكوماً لأمرين: حدود قبول سلطة الإدارة الذاتية المحكومة بدورها للسياسة الأميركية في سورية، وإلى درجة التقارب الممكنة مع طغمة الأسد. وقدرتهم على الامتداد في سورية خارج مناطق الإدارة.

في كل حال، كما أن تعدّد السلطات على الأرض السورية، ربما أوجد مجالات أوسع نسبياً لنشاط الديمقراطيين، فإنه أوجد، في الوقت نفسه، عقبات إضافية تتعلق بتفكّك وحدة النضال السوري مع تفكّك إطار الدولة السورية.

(كاتب سوري في فرنسا)

تونس: تجربة ديمقراطية على حافة الانهيار

محمد خليل برعومي

مرّ أكثر من عشر سنوات على الثورة التونسية، إلّا أنّ ذلك لم يحل دون حدوث انتكاسة في تجربتها الديمقراطية، صارت تهدّد كلّ المكتسبات التي تحققت، وتُنذر بعودة منظومةٍ استبداديةٍ أساسها حكم الفرد، وأعوانها تنسيقيات «أنصار» رئيس الجمهورية. وقد تتالت قرارات الرئيس قيس سعيّد منذ 25 يوليو/ تموز الماضي، حين أقرّ جملة من التدابير الاستثنائية، بزعمه تفعيل الفصل 80 من الدستور، لتجميد عمل مجلس نواب الشعب وحل الحكومة. وبسبب الجدل الدستوري والقانوني الواسع بشأن تأويله الفصل 80 من الدستور وكيفية استعماله، مضى الرئيس قيس سعيّد مسرعاً إلى حلّ الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية القوانين، درءاً لكلّ إمكانية طعنٍ في قراراته ومراسيمه، لينصّب نفسه رئيساً ومشرّعاً ومراقباً.

قرارات بالإقامة الجبرية في السياسيين والنواب، منع من السفر، محاكمات عسكرية لمدنيين، سجن إعلاميين وصحافيين، التضييق على الاحتجاجات وتعنيف للمتظاهرين انتهى بوفاة مريبة للناشط رضا بوزيان في أثناء مشاركته في مسيرات إحياء الذكرى الحادية عشرة للثورة التونسية. وليُحكم سعيّد قبضته على كلّ السلطات، أصدر مرسوماً لتعديل القانون الأساسي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات واستبدال تركيبتها بتعيين سبعة أعضاء جدد. وتتكون الهيئة الجديدة وفقاً للمرسوم من سبعة أعضاء، بينهم ثلاثة من هيئات الانتخابات السابقة يختارهم الرئيس نفسه وثلاثة قضاة تقترحهم مجالس القضاء العدلي والإداري والمالي، إضافة إلى مهندس تكنولوجيا يقترحه المركز الوطني للإعلامية (التكنولوجيات) مع العلم أنّ المجلس الأعلى للقضاء الذي يضم مجلس القضاء العدلي والمالي والإداري استبدله الرئيس قبل فترة بشكل فردي، في خطوة تسببت في احتجاجات.

يحاول قيس سعيّد من خلال مراسيمه الرئاسية وخطاباته المتكررة بالمعاني والمصطلحات نفسها، خصوصاً في ما يتعلق بتصديه للفاسدين، حسب زعمه، ورفض الحوار مع العملاء والخونة، أن يظهر نفسه في شخصية الزعيم القوي والمبدئي الذي لا يتراجع عن خياراته، مهما كانت المآلات، إلى أن وصل به الأمر إلى التهكّم على مؤسّسات التصنيف الائتماني العالمية، وانتقاد مواقف دول عديدة عبّرت عن قلقها من الوضع في تونس، ودعوتها إلى الحوار وعودة الحياة الديمقراطية، معتبراً ذلك تدخلاً في شؤوننا الوطنية ومسًّا من السيادة الوطنية. وإن أتى هذا الأسلوب أكله نسبيا في البداية، إلا أنه، وبعد ثبوت فشل سياساته، خصوصا على المستويين، الاقتصادي والمالي، وتعمق عزلة تونس خارجيا، بما تعبّر عنه بيانات التنديد والشجب الدولية لخيارات قيس سعيّد الأحادية، وتعطّل المفاوضات المالية مع صندوق النقد الدولي، فإن حالة القلق والرفض الشعبي في تصاعد. ويتجلى ذلك أيضا في تقلص دائرة مساندي الرئيس، خصوصا من الأحزاب والشخصيات السياسية والأكاديمية والقانونية، وتعبير بعضهم عن مخاوفهم من سلوكه، وتأكيدهم إهدار قيس سعيّد فرصة إعادة التأسيس أو البناء كما يسمونه أو انتقادهم بعض قراراته.

ولعل مواقف الإتحاد العام التونسي للشغل المعلنة أخيرا تؤكّد أيضا عجز منظومة الانقلاب عن تلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين، فالاتحاد الذي بارك إجراءات 25 يوليو، واعتبرها فرصة للإصلاح، وصمت أمام تجاوزات وانتهاكات سياسية وحقوقية عديدة، أكّد، في بيانه أخيراً بمناسبة عيد العمال، أنّه لن يبقى مكتوف الأيدي، ولن يقبل بتبخّر فرصة التغيير الأخيرة. وهذا رد فعل طبيعي من قيادة المنظمة، خصوصا بعد تعطيل الرئيس سبل الحوار، ما عدا جلسات معدودة ومتفرّقة وشكلية عقدها معهم، وفي إطار توازناته السياسية، في مقابل مُضي حكومته في مفاوضات مالية مع الجهات الدولية المانحة ببرنامج إصلاحاتٍ غير متفق عليه، ستكون الطبقة الوسطى ضحيته الرئيسية، ويتعارض، في جوهره، مع الاتفاقيات الاجتماعية المبرمة مع الاتحاد ومطالبه المتواصلة بالزيادة في أجور أعوان (موظفي) الوظيفة العموميّة والقطاع العام للتعويض عن تدهور المقدرة الشرائية للشغّالين.

بقدر ما استطاع الرئيس قيس سعيّد أن يحظى بدعم نخبوي واسع في بداية انقلابه

> يتهدّد تونس خطران، الاستبداد والإفلاس، وكلاهما إعلان نهاية للتجربة الديمقراطية

على البرلمان المنتخب، بما يمثله هذا البرلمان من رمزية لمنظومة ما بعد الثورة، مستغلا في ذلك العاطفة الشعبية المشوّهة بالافتراء والتجييش، فإنه لم يتنبه إلى أنّ سخط جزء من الناس على ديمقراطية لم توفر لهم الرفاه لا يعني قبولهم بديكتاتورية تذهب بهم وبوطنهم إلى الإفلاس، وتلحقهم بنادي باريس أو بحلف التطبيع مع إسرائيل. كما أنه لم يدرك أن صمت بعض الأحزاب والجمعيات، في البداية، عن استهداف بعض السياسيين وانتهاك حقوقهم وحرّياتهم، في إطار التشفي أو الزعم بضرورة إنهاء مرحلة سيطرة الاسلام السياسي، لا يعني قبولهم بالاستغناء عن الأحزاب والأجسام الوسيطة وخروجهم جميعاً إلى التقاعد السياسي المبكّر.

يتهدّد تونس خطران، الاستبداد والإفلاس، وكلاهما إعلان نهاية للتجربة الديمقراطية، وهو ما يفرض على النخبة التونسية، بكلّ أطيافها وألوانها، أن تتحد وتسرّع بإنهاء هذا العبث، وأن تدرك أنّ خلافاتها وتجاذباتها سابقا مهّدت الطريق للسطو على مؤسسات الحكم، وأنّ مواصلة التربص بعضهم ببعض سينتهي بهم جميعاً إلى الإذعان لسلطة الأمر الواقع وخروجهم من أصغر أبواب الديمقراطية.

(باحث تونسي)

أي قفلٍ سيفتحه المخلب التركي؟

سمير صالحة

أطلقت القوات التركية عملية عسكرية جوية وبرّية في ساعة مبكرة من فجر الـ 18 من الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) تحت اسم «المخلب . القفل»، على مواقع وأهداف لمجموعات حزب العمال الكردستاني في مناطق متينا وزاب وأفشين – باس شمالي العراق.

يقول وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، الذي أشرف على إعلان الساعة الصفر في العمليات، بحضور رئيس الأركان، يشار غولر، وكبارالضباط من مقرّ قيادة القوات الجوية في العاصمة أنقرة إن «تركيا تنفذ هذه العمليات بشكل يحترم سيادة العراق الصديق والشقيق ووحدة أراضيه»، ويؤكّد أن «المرحلة الأولى من العملية أنجزت بنجاح وفق المخطط المعد لها». ولا تفاصيل كثيرة عن بقية المراحل من العملية التركية ضد مجموعات حزب العمال الكردستاني، لكن انطلاقها في منطقة زاب، المرسومة باللون الأحمر، على خرائط المؤسّسة العسكرية وجهاز الاستخبارات في تركيا، مقارنةً ببقية المناطق العراقية الحدودية التي طُهِّر القسم الأكبر منها من عناصر «العمّال الكردستاني». وباتت تجري الإشارة اليها باللون الأخضر، يعني أن للتحرّك التركي هذه المرّة، أكثر من هدف عسكري وأمني وسياسي. يعكس انطلاق هذه العملية، عقب ساعات من انتهاء زيارة رئيس حكومة إقليم شمالي العراق، مسرور بارزاني، تركيا ولقائه الرئيس رجب طيب أردوغان، وترحيبه بـ «توسيع التعاون ودعم الاستقرار والأمن في شمال العراق»، وإعلان هذه الحكومة لاحقاً أن ساحة العمليات العسكرية التركية بعيدة عن المناطق السكنية، ما يعكس حقيقة وجود تنسيق مسبق بين أنقرة وأربيل في العملية. وربما هذا هو السبب الأهم الذي أغضب بغداد، ودفع الرئاسة العراقية إلى إعلانها بالغ القلق إزاء التحرك العسكري التركي داخل الأراضي العراقية، ووصف ما يجري بأنه «خرق للسيادة وتهديد للأمن القومي». بغداد منزعجة من العملية العسكرية التركية في الشريط الحدودي الواسع بين البلدين، وتعتبر ما يجري غير مقبول، خصوصاً أنها تجري «من دون تنسيق مع الحكومة الاتحادية العراقية». لكن بغداد منزعجة أكثر من التقارب الحاصل بين أنقرة وأربيل، لا تريد أن يكون على حساب مصالحها ونفوذها، خصوصاً أن هناك «ما ورائيات» استراتيجية بطابع اقتصادي وسياسي، تقلقها في ضوء هذا الانفتاح التركي مع إقليم كردستان.

هل اكتفاء أنقرة بإبلاغ بغداد بانطلاق العملية فقط، من دون تقديم تفاصيل أمنية وعسكرية وجغرافية، سببه دور مجموعات «الحشد الشعبي» المحسوبة على إيران في العراق ونفوذها، وتلويحها الدائم بالاستعداد للتحرّك نحو المناطق الحدودية لمواجهة القوات التركية في عملياتها العسكرية داخل العراق، دفاعاً عن مجموعات حزب العمّال، بدلاً من التوجه إلى محاربة هذه المجموعات وإخراجها من الأراضي العراقية؟ أم أن أنقرة تريد إخراج عناصر حزب العمال من المربع الأمني الحدودي المشترك مع العراق، ودفعها أكثر نحو الحدود العراقية الإيرانية في قنديل لرمي الكرة في ملعب طهران، بعد تطهير مناطق الحدود التركية العراقية وإسقاط ورقة المثلث الجغرافي من يد هذه المجموعات؟

يبدو أن ساحة العمليات بالنسبة إلى تركيا في المرحلة الأولى تمرّ عبر الخط الأمني الحدودي مع العراق في منطقة زاب، وهو ما أسمته أنقرة القفل الذي سيحطمه المخلب، لكونه العقبة الأمنية الأساسية التي تعوق التنسيق الاستراتيجي بين تركيا وأربيل. والرسالة تعني طهران وبغداد قبل غيرهما هنا، لأنها تهدف إلى إسقاط ورقة حزب العمال والمليشيات العراقية المحسوبة على إيران من يدها «كلما دقّ الكوز بالجرّة». وتذكير بغداد بأنها تقدّم لها الفرصة التي تحتاجها لإنهاء ملفات التوتر الأمني الحدودي بين البلدين، وتتحمل إيران المسؤولية الأكبر فيها. تريد تركيا إنهاء اختراق عناصر حزب العمّال أراضيها عبر القدوم من شمال العراق، لكنها تريد أيضاً رمي قنبلة هذه العناصر في الحضن الإيراني، بعدما نجحت طهران في لعب هذه الورقة ضدها سنوات.

> قد يكون «قفل – المخلب» أبعد من عملية كلاسيكية هي الثامنة من نوعها تنفذها القوات التركية في شمال العراق منذ 2019

تتطلع أنقرة أيضاً إلى استغلال الأجواء الإقليمية المرتبطة بالتطبيع والمصالحة مع دول عديدة في المنطقة، والفرص التي تقدّمها لها الحرب الروسية الأوكرانية بهذا الاتجاه. وربما الأهم منع تهديد مصالحها التجارية والنفطية مع أربيل، في ضوء التحضير لخطط نقل الغاز من شمال العراق باتجاه الأراضي التركية في إطار تفاهمات إقليمية أوسع، دُرست مع عواصم غربية وإقليمية عديدة، وبينها بغداد وأربيل، لتجهيز هذا الخط الجديد عبر الأراضي التركية باتجاه أوروبا.

قد يكون «قفل – المخلب» أبعد من عملية كلاسيكية هي الثامنة من نوعها تنفذها القوات التركية في شمال العراق منذ عام 2019، خصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار الحوار الأميركي التركي المتواصل في هذه الآونة واللقاءات المكثفة على كل المستويات، التي هي مرتبطة بشكل التحالفات والاصطفافات بعد الحرب في أوكرانيا، أكثر مما قد تكون تناقش مسار الحرب بشقها العسكري.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads